البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين الثاني 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	25
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

تظهر أخر البيانات المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2012 تبايناً في أداء مؤشرات مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسنا في أدائها كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها كارتفاع كل من عجز الحساب الجاري ورصيد صافي الدين العام ومعدل البطالة. كما سجل معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2012 ما نسبته 2.9٪، بالمقارنة مع 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

- **الإنتاج والأسعار والتشغيل،** سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2012 مقابل 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور العشرة الاولى من العام الحالي بنسبة 4.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما معدل البطالة فقد حافظ على مستواه عند 13.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2012، بالمقارنة مع نفس الربع من العام الماضي.

- **القطاع النقدي والمصرفي،**

  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 3,498.1 مليون دولار (33.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 7,008.0 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 1,488.0 مليون دينار (6.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,606.9 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 1,630.2 مليون دينار (10.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,481.4 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 1,288.0 مليون دينار (5.3٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 25,665.9 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 77.2 نقطة (3.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,917.9 نقطة.

- **المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,055.8 مليون دينار خلال التسعة شهور الاولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 145.6 مليون دينار خلال نفس الفترة في العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,367.0 مليون دينار ليبلغ 11,282.0 مليون دينار (50.8٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 280.4 مليون دينار ليصل إلى 4,767.2 مليون دينار (21.5 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 72.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيلول 2012.

- **القطاع الخارجي**، انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بنسبة بلغت 1.2٪ لتبلغ 4,224.5 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 10.5٪ لتبلغ 10,896.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.5٪ ليبلغ 6,671.5 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2011. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2011 إلى ارتفاع كل من مقبوضات بند السفر بنسبة 17.6٪ ومدفوعات بند السفر 0.3٪، وإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.5٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الاول من عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,592.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1216.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 450.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع 594.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران من عام 2012 صافي التزام نحو الخارج مقداره 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع التزام للخارج بلغ 17,100 مليون دينار في نهاية آذار من عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 3,498.1 مليون دولار (33.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 7,008.0 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 3.9 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,488.0 مليون دينار (6.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,606.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,630.2 مليون دينار (10.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,481.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,288.0 مليون دينار (5.3٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 25,665.9 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وكذلك على ودائع العملاء لديها باستثناء ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين أول 2012، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 77.2 نقطة (3.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,917.9 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية تشرين الأول من عام 2012 بحوالي 299.9 مليون دينار (1.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتصل تقريباً إلى 18,972.9 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية تشرين أول	
2011		2011	2012
US$ 10,506.1	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 11,032.0	US$ 7,008.0
-14.2٪		-9.9٪	-33.3٪
24,118.9	السيولة المحلية	23,942.2	25,606.9
8.1٪		7.3٪	6.2٪
15,851.2	التسهيلات الائتمانية	15,594.1	17,481.4
9.7٪		7.9٪	10.3٪
14,284.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	14,126.1	15,183.9
10.1٪		8.8٪	6.3٪
24,377.9	إجمالي ودائع العملاء	24,141.3	25,665.9
8.3٪		7.3٪	5.3٪
19,119.1	دينار	18,811.3	18,766.4
8.5٪		6.8٪	-1.8٪
5,258.8	أجنبي	5,330.0	6,899.5
7.6٪		9.1٪	31.2٪
19,905.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	19,643.1	20,988.9
8.5٪		7.1٪	5.4٪
16,507.6	دينار	16,186.9	16,124.0
8.5٪		6.4٪	-2.3٪
3,398.2	أجنبي	3,456.2	4,864.9
8.6٪		10.4٪	43.2٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية تشرين أول 2012 بمقدار 3,498.1 مليون دولار (33.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 7,008.0 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 3.9 شهراً.

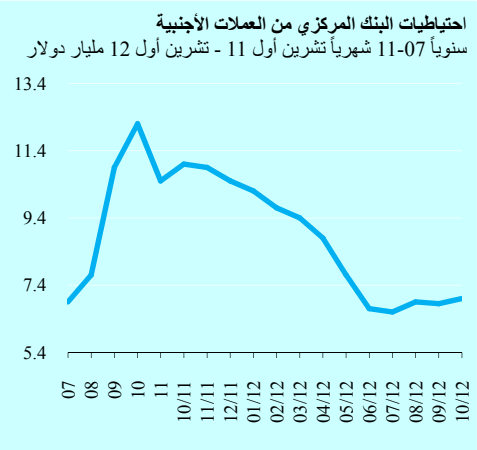

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,488.0 مليون دينار (6.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,606.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,635.5 مليون دينار (7.3٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012 مع نهاية عام 2011 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة: -**

- ارتفعت الودائع في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,221.1 مليون دينار (5.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتصل إلى 22,320.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,365.4 مليون دينار (7.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

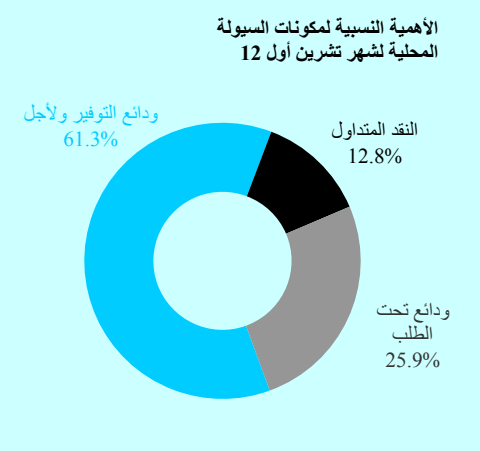

– ارتفع النقد المتداول في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 266.9 مليون دينار (8.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 3,286.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 270.1 مليون دينار (9.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

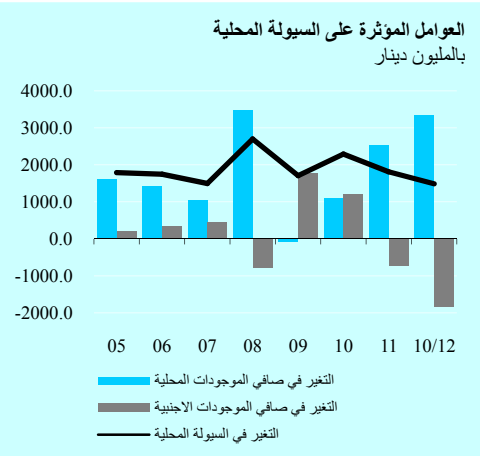

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 3,325.4 مليون دينار (22.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقابل ارتفاع قدره 1,820.8 مليون دينار (14.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 2,803.9 مليون دينار (48.0٪)، وكذلك ارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 521.5 مليون دينار (2.5٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية تشرين أول من عام 2012 بمقدار 1,837.4 مليون دينار (19.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقارنة مع انخفاض مقداره 185.2 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 2,442.6 مليون دينار (26.5٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 605.2 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2011		تغير الرصيد كما هو في نهاية تشرين أول 2011	تغير الرصيد كما هو في نهاية تشرين أول 2012
-724.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**-185.2**	**-1,837.4**
-733.2	البنك المركزي	-334.3	-2,442.6
8.3	البنوك المرخصة	149.1	605.2
2,537.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,820.8**	**3,325.4**
1,009.9	البنك المركزي، منها:	746.8	2,803.9
46.8	الديون على القطاع العام (صافي)	104.7	1,186.5
962.5	أخرى (صافي*)	641.4	1,617.4
1,527.2	البنوك المرخصة	1,074.0	521.5
1,744.9	الديون على القطاع العام (صافي)	939.3	1,289.7
1,312.3	الديون على القطاع الخاص	1,182.1	896.9
-1,529.2	أخرى (صافي)	-1,046.6	-1,665.1
1,812.2	**السيولة المحلية (M2)**	**1,635.4**	**1,488.0**
175.6	**النقد المتداول**	**270.1**	**266.9**
1,636.6	**الودائع، منها:**	**1,365.3**	**1,221.1**
294.3	بالعملات الأجنبية	362.5	1,483.4

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/12/03 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 75 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 5.00٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.75٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 4.00٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2011		تشرين أول 2011	تشرين أول 2012
4.50	إعادة الخصم	4.50	5.00
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	4.75
2.25	نافذة الإيداع	2.25	3.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.
- ضمن الإطار الجديد للسياسة النقدية، وبهدف إدارة وتوفير السيولة الملائمة للجهاز المصرفي وتخفيف التذبذبات في سعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك، استحدث البنك المركزي أداة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد تكون بمبادرة من البنك المركزي وبسعر فائدة وكمية يتم تحديدهما من قبل البنك المركزي، علماً بأن آخر سعر فائدة على عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد قد بلغ 4.25٪.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين أول 2012 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.03٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار 57 نقطة أساس.

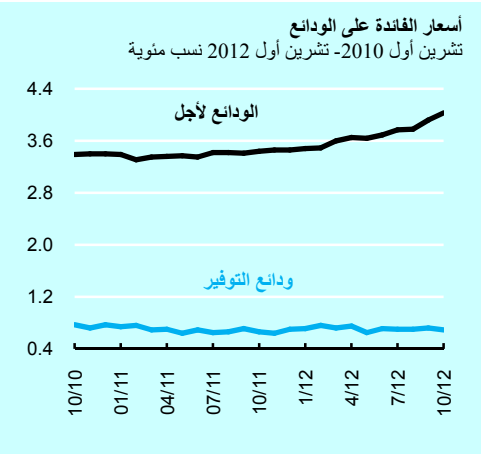

– **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين أول 2012 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 0.69٪، وكذلك انخفض عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار نقطة أساس واحدة.

– **ودائع تحت الطلب**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين أول 2012 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطة أساس واحدة ليبلغ 0.45٪، كما ارتفع عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق بمقدار نقطتي أساس.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

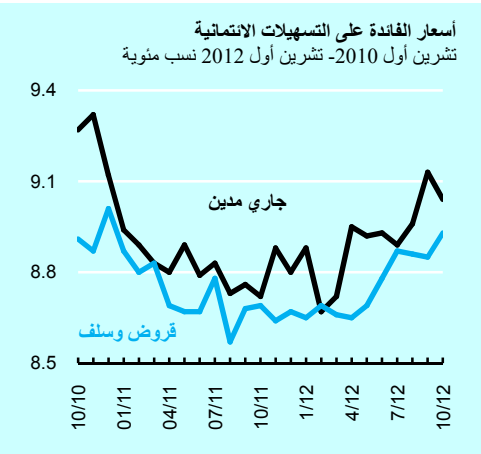

– **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين أول 2012 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.04٪، وليرتفع بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين أول 2012 بمقدار نقطتين عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.41٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2011		تشرين أول 2011	تشرين أول 2012	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.43	تحت الطلب	0.43	0.45	2
0.70	توفير	0.66	0.69	-1
3.46	لأجل	3.44	4.03	57
	التسهيلات الائتمانية			
9.34	كمبيالات واسناد مخصومة	9.36	9.41	7
8.67	قروض وسلف	8.69	8.93	26
8.80	جاري مدين	8.72	9.04	24
8.22	الإقراض لأفضل العملاء	8.22	8.42	20

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين أول 2012 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.93٪، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر تشرين أول 2012 ما نسبته 8.42٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 20 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2011.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل ما مقداره 490 نقطة أساس في نهاية تشرين أول 2012، أي بانخفاض قدره 31 نقطة اساس عن مستواه في نهاية عام 2011.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية تشرين أول من عام 2012 ما مقداره 17,481.4 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 1,630.2 مليون دينار (10.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,142.7 مليون دينار (7.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في

التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 725.2 مليون دينار (63.9٪)، والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 450.6 مليون دينار (13.2٪)، يليه ارتفاع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 203.5 مليون دينار (8.9٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات وبمقدار 216.1 مليون دينار (6.2٪) وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية العام السابق.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 899.8 مليون دينار (6.3٪) وللحكومة المركزية بمقدار 764.5 مليون دينار وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. كذلك ارتفع رصيد التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 7.6 مليون دينار، في حين تراجعت التسهيلات المقدمة لكل من القطاع الخاص (غير مقيم) والمؤسسات العامة بحوالي 27.0 مليون دينار (2.8٪) و14.9 مليون دينار (4.0٪) على التوالي، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2011.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية تشرين أول من عام 2012 ما مقداره 25,665.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,288.0 مليون دينار (5.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,636.5 مليون دينار (7.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر تشرين أول 2012 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,083.1 مليون دينار (5.4٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 84.7 مليون دينار (3.2٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 87.5 مليون دينار (5.7٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 32.7 مليون دينار (11.8٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2011.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين أول 2012، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 1,640.7 مليون دينار (31.2٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 352.7 مليون دينار (1.8٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2011.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال العشرة شهور الأولى من هذا العام بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر تشرين الأول 2012 بمقدار 15.5 مليون دينار (11.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 155.0 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 16.7 مليون دينار (8.4٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,632.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 898.0 مليون دينار عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الأول 2012 بواقع 66.8 مليون سهم (30.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 153.1 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 92.8 مليون سهم (26.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,993.2 مليون سهم بالمقارنة مع 3,713.7 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين أول 2012 ارتفاعاً قدره 15.2 نقطة (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,917.9 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 26.6 نقطة (1.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 77.2 نقطة (3.9٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2011، مقابل انخفاض قدره 355.4 نقطة (15.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الخدمات بمقدار 61.2 نقطة (3.6٪)، والقطاع المالي بمقدار 136.1 نقطة (5.6٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 13.2 نقطة (0.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

الرقم القياسي العام لأسعار أسهم الشركات المدرجة وفقاً للقطاع

	2011	تشرين الأول 2011	2012
الرقم القياسي العام	1,995.1	2,018.2	1,917.9
القطاع المالي	2,443.9	2,519.8	2,307.8
قطاع الصناعة	2,149.9	2,154.6	2,136.7
قطاع الخدمات	1,693.7	1,654.2	1,632.5

المصدر: بورصة عمان.

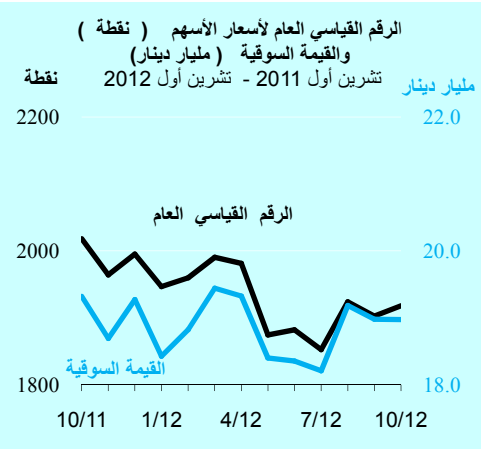

- **القيمة السوقية للأسهم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين أول 2012 ما مقداره 18,972.9 مليون دينار، منخفضة بما يقارب 4.6 مليون دينار عن مستواها المسجل في نهاية الشهر

السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.4 مليار دينار (2.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2011. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد انخفضت القيمة السوقية عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 بحوالي 299.8 مليون دينار (1.6٪)، مقارنة مع انخفاضها بمقدار 2.5 مليار دينار (11.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين أول 2012 تدفقاً موجباً بلغ 5.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2011، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين أول 2012 ما قيمته 28.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 23.6 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 27.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 78.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		تشرين أول	
2011		2011	2012
2,850.2	حجم التداول	181.6	155.0
11.5	معدل التداول اليومي	8.3	7.8
19,272.7	القيمة السوقية	19,320.4	18,972.9
4,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	260.5	153.1
78.6	صافي استثمار غير الأردنيين	(1.5)	5.0
555.8	شراء	26.5	28.6
477.2	بيع	28.0	23.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما GDP خلال الربع الثاني من عام 2012 بنسبة 2.9٪ و 8.0٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية على الترتيب مقابل نمو نسبته 2.4٪ و 7.6٪ خلال الربع الثاني من عام 2011 على الترتيب.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال النصف الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 3.0٪ مقابل تراجع نسبته 2.1٪ خلال النصف الأول من عام 2011، فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 2.9٪ بالمقارنة مع 3.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.3٪ مقابل ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- بلغ معدل البطالة 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2012. بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.2٪.

تطورات GDP خلال النصف الأول من عام 2012

على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، سجل الاقتصاد الوطني خلال النصف الأول من عام 2012 **نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011.** وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، الذي نما بنسبة 3.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 2.9٪** مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011 **الأمر الذي يشير إلى تباطؤ نمو القطاعات الانتاجية.** أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 8.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ خلال النصف الأول من عام 2011. **وقد جاء النمو المسجل**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

2010- 2012
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9			
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2012-2010

في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.9٪ خلال النصف الأول من عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 6.4٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات مختلفة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أهمها قطاع "الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 7.4٪، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (6.4٪)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (5.5٪) وذلك مقابل نمو نسبته 1.5٪ و 4.7٪ و2.9٪ على الترتيب.

كما شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها، أبرزها "خدمات المال والتأمين والعقارات" (3.8٪)، و"الصناعات التحويلية" (3.1٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (2.0٪) بالمقارنة مع نمو نسبته 4.3٪ و 4.1٪ و 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2011 على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" والزراعة والإنشاءات تراجعاً بنسبة 15.1٪ و 5.8٪ و 0.6٪، مقابل نمو "الصناعات الاستخراجية" والزراعة بنسبة 25.1٪ و 4.3٪ على الترتيب، وتراجع الإنشاءات بنسبة 11.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من العام الحالي "النقل والتخزين والاتصالات" (0.8) نقطة مئوية، و"خدمات المال والتأمين العقارات" (0.8) نقطة مئوية، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.6) نقطة مئوية، و"الصناعات التحويلية" (0.5) نقطة مئوية. وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 93.1٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال النصف الأول من عام 2012.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تحسناً نسبته 0.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الاولى من العام الحالي بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا التحسن محصلة لما يلي:

  - **نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.3٪** (بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.4٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي) وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات النفطية المكررة (9.2٪) وبند المنتجات الغذائية (1.1٪) من جهة، وتراجع الرقم القياسي لعدد من البنود أبرزها بند الإسمنت (22.7٪) والمنتجات الكيمائية (1.2٪) من جهة أخرى.
  - **نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 10.7٪** (بالمقارنة مع نمو طفيف نسبته 0.7٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي) وذلك بسبب تزايد طلب الصناعات التحويلية على الكهرباء.
  - **تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 14.1٪** (بالمقارنة مع نمو نسبته 20.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 18.1٪، والبوتاس بنسبة 9.7٪.

- سجل مؤشر عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية نمواً متسارعاً.
- تراجع مؤشري الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وأعداد المغادرين.
- تباطؤ مؤشرات كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة والمساحات المرخصة للبناء. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية الجزئية:

نسب مئوية *

2011	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2011		2012
-0.3	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.5**	كانون ثاني– أيلول	**0.6**
-2.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-2.4**		**1.3**
-4.2	المنتجات الغذائية والمشروبات	-2.3		1.1
-5.0	المنتجات النفطية المكررة	-5.4		9.2
9.9	الحديد والصلب	7.3		3.6
-26.5	الإسمنت والجير والجبص	-26.8		-22.7
-1.3	المنتجات الكيميائية	-2.1		-1.2
16.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**20.8**		**-14.1**
16.8	الفوسفات	18.6		-18.1
17.2	البوتاس	24.8		-9.7
4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**0.7**		**10.7**
25.7	**المساحات المرخصة للبناء**	**31.6**	كانون ثاني– أيلول	**2.9**
6.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**6.0**	كانون ثاني– آب	**10.7**
13.8	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**14.8**	كانون ثاني– تشرين اول	**2.2**
-3.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**0.1**	كانون ثاني– آب	**-1.8**
-21.5	**أعداد المغادرين**	**-21.8**	كانون ثاني– تشرين اول	**-6.5**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

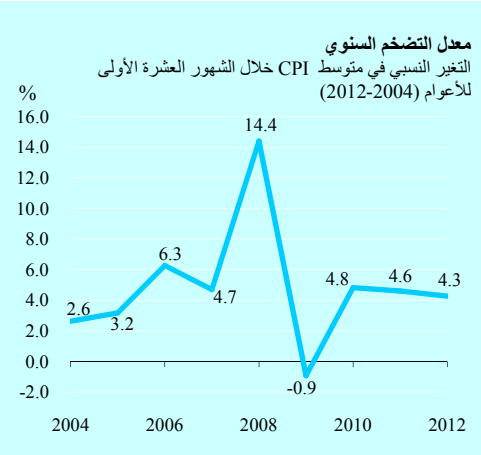

سجل المستوى العام للأسعار خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي تباطؤاً طفيفاً في نموه بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.3٪ مقابل 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي، بشكل رئيس، بالإرتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والنفط.

ونورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). **وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. **وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور العشرة**

الأولى من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (14.1٪)، و"الخضروات" (6.7٪)، و"اللحوم والدواجن" (6.0٪)، وكذلك "السكر ومنتجاته" (4.1٪) من جهة، وتراجع أسعار "الحبوب ومنتجاتها" (1.1٪)، و"الفواكه" (0.1٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.0٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. ويعزى تباطؤ الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى تباطؤ أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 4.7٪ و 6.0٪ بالمقارنة مع 6.1٪ و 5.9٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.5٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد جاء التباطؤ في أسعار هذه المجموعة نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 3.7٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.3٪ لبند "الوقود والإنارة" و 3.3٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

♦ **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت 4.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتساهم بذلك بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار جميع بنودها وخصوصاً بند "العناية الطبية" (7.9٪)، و"النقل" (7.1٪)، و"العناية الشخصية" (5.2٪)، والتعليم (3.1٪).

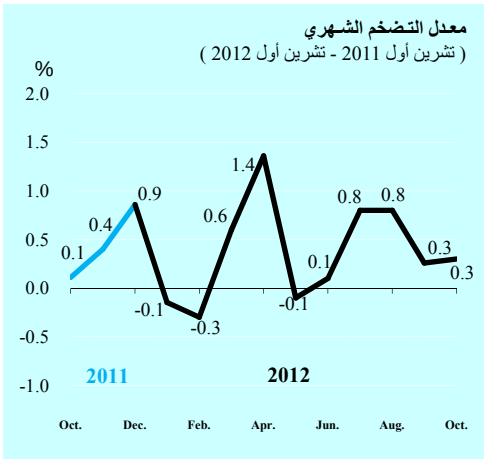

أما خلال شهر تشرين أول من العام الحالي فقد ارتفع المستوى العام لأسعار المستهلك بنسبة 0.3٪ مقارنة بالشهر السابق (أيلول 2012)، وذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها "الفواكه" و"اللحوم والدواجن" من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها "الخضروات" و"الحبوب ومتجاتها" من جهة أخرى.

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.0٪ (61.2٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع 38.2٪ (61.9٪ للذكور و 13.6٪ للإناث) وذلك للربع المماثل من عام 2011 .

- بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الثالث من عام 2012 من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) 33.0٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.2٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.9٪)، التعليم (11.9٪) والصناعات التحويلية (10.0٪)، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات "النقل والتخزين" والتشيد والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2012 ما نسبته 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث). بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.2٪.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 1,055.8 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 145.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (25.2 مليون دينار)، تحقق الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 1,081.0 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,191.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,138.0 مليون دينار ليبلغ 12,134.0 مليون دينار (54.6٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,367.0 مليون دينار ليبلغ 11,282.0 مليون دينار (50.8٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 280.4 مليون دينار ليبلغ 4,767.2 مليون دينار (21.5٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر أيلول من عام 2012 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 13.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 314.1 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً مقارنة مع نفس الفترة من العام 2011 بمقدار 781.2 مليون دينار أو ما نسبته 18.3٪ لتصل إلى 3,482.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 1,020.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 239.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر أيلول والتسعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيلول		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – أيلول		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**300.5**	**314.1**	**4.5**	**4,263.8**	**3,482.6**	**-18.3**
الإيرادات المحلية، منها:	300.5	314.1	4.5	3,217.8	3,457.4	7.4
الإيرادات الضريبية، منها:	212.8	220.9	3.8	2,317.8	2,421.6	4.5
ضريبة المبيعات	165.3	164.9	-0.2	1,468.9	1,523.1	3.7
الإيرادات الأخرى، منها:	86.3	91.8	6.4	884.9	1,018.7	15.1
رسوم تسجيل الأراضي	14.6	15.2	4.1	107.7	147.9	37.3
المساعدات الخارجية	0	0	-	1,046.0	25.2	-97.6
إجمالي الإنفاق	**518.2**	**498.6**	**-3.8**	**4,409.4**	**4,538.4**	**2.9**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-217.7**	**-184.5**		**-145.6**	**-1,055.8**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 239.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لـتصل إلى 3,457.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 133.8 مليون دينار، وكذلك ارتفاع كلاً من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 103.8 مليون دينار و 2.0 مليون دينار، على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

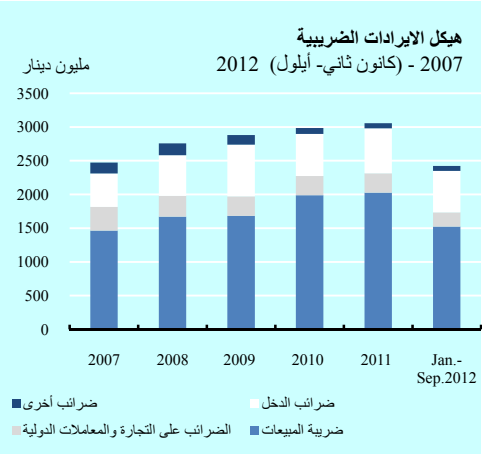

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 103.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 2,421.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.0٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 54.2 مليون دينار لتبلغ 1,523.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية وضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 34.4 مليون دينار 25.8 مليون دينار 9.4 مليون دينار، على التوالي، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري 15.4 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 30.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.2٪ لتصل إلى 614.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 42.5 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 11.9 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من

الشركات ما نسبته 82.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 509.5 مليون دينار (منها 216.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 0.3 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ لتبلغ 211.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 0.3 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 133.8 مليون دينار أو ما نسبته 15.1٪ لتصل إلى 1,018.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 85.2 مليون دينار لتبلغ 294.7 مليون دينار (منها 275.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 55.1 مليون دينار لتبلغ 504.6 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 6.5 مليون دينار لتبلغ 219.4 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 2.0 مليون دينار لتبلغ 17.1 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 بمقدار 1,020.8 مليون دينار، لتبلغ 25.2 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

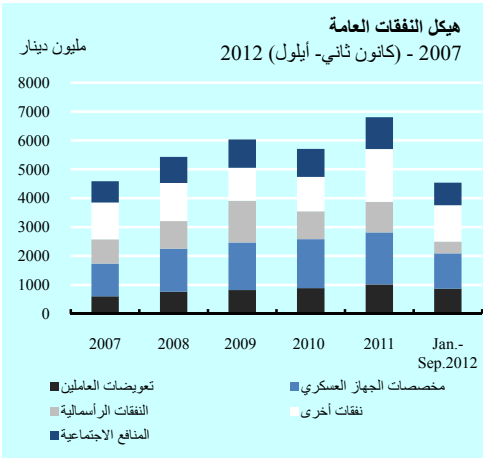

شهدت النفقات العامة خلال شهر أيلول في عام 2012 انخفاضاً مقداره 19.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 498.6 مليون دينار. في حين شهدت النفقات العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 129.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.9٪ لتبلغ 4,538.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.8٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 19.5٪.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 228.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.8٪ لتصل إلى 4,130.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 106.6 مليون دينار لتبلغ 870.2

مليون دينار، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 100.2 مليون دينار ليبلغ 446.7 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 90.0 مليون دينار ليصل إلى 397.3 مليون دينار، وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 49.9 مليون دينار لتبلغ 1,219.6 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 27.9 مليون دينار ليبلغ 168.0 مليون دينار، كما انخفض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 7.6 مليون دينار ليصل إلى 780.6 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً بمقدار 99.2 مليون دينار، أو ما نسبته 19.5٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 408.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 1,055.8 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 145.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 658.5 مليون دينار مقابل وفر أولي بلغ مقداره 161.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

الدين العام

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,138.0 مليون دينار ليبلغ 12,134.0 مليون دينار (54.6٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,173.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 965.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة المقدمة من المصادر البنكية بمقدار 766.0 مليون دينار لتصل إلى 946.0 مليون دينار في نهاية أيلول 2012 مقابل 180.0 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية، بشكل أساس، نتيجة تقطع وانخفاض إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

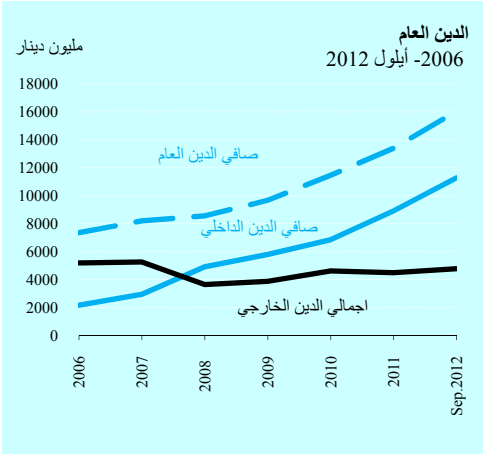

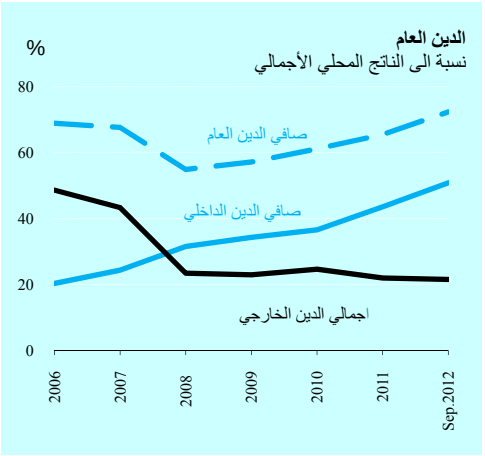

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية أيلول 2012 ارتفاعاً مقداره 2,367.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 11,282.0 مليون دينار (50.8٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 2,138.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 230.0 مليون دينار.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية أيلول 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 280.4 مليون دينار ليبلغ 4,767.2 مليون دينار (21.5٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 39.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 19.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 17.4٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية أيلول 2012 بمقدار 2,647.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 16,049.2 مليون دينار (72.2٪ من GDP) مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 6.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ما مقداره 371.0 مليون دينار (منها 79.1 مليون دينار فوائد) مقابل 329.9 مليون دينار (منها 78.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2011.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- قرر مجلس الوزراء تحرير/تعديل أسعار كل من البنزين الخالي من الرصاص أوكتان (90) والسولار والكاز واسطوانة الغاز المنزلي اعتباراً من 2012/11/14 حتى 2012/12/31 وتعديل أسعارها صعوداً وهبوطاً بشكل شهري اعتباراً من تاريخ 2013/1/1 وفقاً لآليات التسعير المعتمدة ومن خلال لجنة تسعير المحروقات، كما تم تعديل أسعار المشتقات الأخرى المحررة سابقاً وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2012		التغير ٪
		أيلول	كانون أول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	**فلس/لتر**	**700**	**800**	**14.3**
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1015	1015	0.0
السولار	**فلس/لتر**	**515**	**685**	**33.0**
الكاز	**فلس/لتر**	**515**	**685**	**33.0**
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	**دينار/اسطوانة**	**6.5**	**10.0**	**53.8**
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	520.1	475	-8.7
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	520.1	501.5	-3.6
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	655	621	-5.2
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	660	626	-5.2
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	675	641	-5.0
الإسفلت	دينار/طن	556.6	509	-8.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2012/12/4

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- ضمن اطار حصة المملكة العربية السعودية في الصندوق الخليجي للتنمية والبالغة 1.25 مليار دولار، تم التوقيع على أربع اتفاقيات لتمويل عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية تبلغ قيمتها 487 مليون دولار من أصل 787 مليون دولار ضمن المرحلة الأولى من

المنحة، بحيث يتم تقديم 125 مليون دولار منها خلال العام الحالي والباقي خلال عام 2013. في حين سيتم اعتماد مشاريع أخرى بالقيمة المتبقية والبالغة 300 مليون دولار. بالإضافة إلى وديعة في البنك المركزي قيمتها 250 مليون دولار مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية سيتم انفاقها على المشاريع المتفق عليها عام 2013 (تشرين ثاني 2012).

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 40 مليون يورو مع الاتحاد الأوروبي (الجزء الثاني من المخصصات الاضافية بقيمة اجمالية 70 مليون يورو)، وذلك لدعم تنفيذ برنامج الحوكمة الرشيدة والتنمية. وسيتم تحويل الدفعة الأولى (20 مليون يورو) إلى حساب الخزينة قبل نهاية العام الحالي، في حين سيتم تحويل الدفعة الثانية (19.7 مليون يورو) في العام القادم، أما مبلغ 0.3 مليون يورو فسيتم تخصيصه لدعم منظمات المجتمع المدني ونفقات المراقبة والتقييم (تشرين ثاني 2012).
- التوقيع على محضر اجتماعات برنامج التعاون التنموي للأعوام (2013–2014) مع الحكومة الألمانية، بموجبها التزم الجانب الألماني بتقديم تمويل للأردن بقيمة 88.6 مليون يورو للأعوام (2013 – 2014)، منها 74 مليون يورو على شكل قروض ميسرة و 14.6 مليون يورو على شكل منح ومساعدات فنية، وذلك لدعم قطاعات المياه والطاقة المتجددة والتدريب المهني. كما قدم الجانب الألماني حزمة مساعدات اضافية بقيمة 25 مليون يورو لمساعدة الأردن في تحمل أعباء اللاجئين السوريين من خلال منظمة اليونسيف (تشرين ثاني 2012).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2012 بنسبة 4.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 507.7 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة بلغت 1.2٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 4,224.5 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر أيلول من عام 2012 بنسبة 6.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 1,186.1 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 10.5٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 10,896.0 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيلول من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 7.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 678.4 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفع العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 19.5٪ ليصل إلى 6,671.5 مليون دينار.
- ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر تشرين الأول من عام 2012 بنسبة 18.4٪ وارتفعت مدفوعاته بنسبة 26.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 206.8 مليون دينار و 69.6 مليون دينار، على التوالي. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 17.6٪ لتبلغ 2,099.5 مليون دينار في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 0.3٪ لتبلغ 713.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011.
- ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر تشرين الأول من عام 2012 بنسبة 4.3٪ ليبلغ 221.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 ليبلغ 2,160.8 مليون دينار.
- **سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات** عجزاً مقداره 2,592.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 1,216.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 450.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة بحوالي 594.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية شهر حزيران من عام 2012 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,060.3 مليون دينار ليصل إلى 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2012.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 25.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,038.8 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,013.3 مليون دينار ليبلغ 14,477.9 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال كانون الثاني – أيلول 2011، 2012

بالمليون دينار

	كانون الثاني – أيلول			
	2011	معدل النمو (٪) 2011/2010	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	13,464.6	21.0	14,477.9	7.5
الصادرات الكلية	4,274.0	16.2	4,224.5	-1.2
الصادرات الوطنية	3,607.4	16.5	3,581.9	-0.7
المعاد تصديره	666.6	14.8	642.6	-3.6
المستوردات	9,857.2	22.7	10,896.0	10.5
الميزان التجاري	5,583.2	28.1	6,671.5	19.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال كانون الثاني– آب 2011، 2012

بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	486.6	516.7	6.3
العراق	509.1	425.3	-16.5
الهند	355.9	342.3	-3.8
السعودية	287.1	333.4	16.1
الصين	104.8	130.6	24.6
الإمارات	105.0	118.8	13.1
سوريا	140.1	115.8	-17.3
المستوردات			
السعودية	1,954.7	2,353.2	20.4
الصين	873.7	908.4	4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	555.4	715.9	28.9
مصر	359.3	423.7	17.9
ايطاليا	502.0	394.0	-21.5
المانيا	425.5	370.8	-12.9
تركيا	272.9	336.9	23.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 إنخفاضاً نسبته 1.2٪ لتصل إلى 4,224.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 16.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2011. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 25.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.7٪، لتصل إلى 3,581.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 24.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6٪، لتصل إلى 642.6 مليون دينار.

أما بخصوص البيانات التفصيلية المتوفرة عن الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى لعام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة لعام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 9.2 مليون دينار (3.4٪) لتصل إلى 281.7 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 69.7٪ خلال الثمانية شهور الأولى عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 26.3٪ وانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 18.1٪. وقد استحوذت كل من الهند واندونيسيا وبلغاريا على ما نسبته 88.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثمانية شهور الأولى 2011 و 2012، بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,193.6**	**3,145.1**	**-1.5**
الملابس	**475.5**	**487.1**	**2.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	440.3	456.6	3.7
البوتاس	**371.0**	**368.7**	**-0.6**
الفوسفات	**272.5**	**281.7**	**3.4**
الهند	172.6	187.2	8.5
أندونيسيا	28.9	37.7	30.4
بلغاريا	8.3	25.0	201.2
الخضروات	**261.2**	**271.4**	**3.9**
سوريا	70.6	68.4	-3.1
الامارات	30.5	42.4	39.0
العراق	73.0	29.8	-59.2
منتجات دوائية وصيدلية	**226.1**	**234.7**	**3.8**
السعودية	57.7	56.8	-1.6
الجزائر	25.2	38.8	54.0
العراق	17.4	24.6	41.4
السودان	23.4	17.5	-25.2
الأسمدة	**200.8**	**161.8**	**-19.4**
الهند	106.4	58.8	-44.7
تركيا	0.3	30.9	-
أثيوبيا	67.3	20.9	-68.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

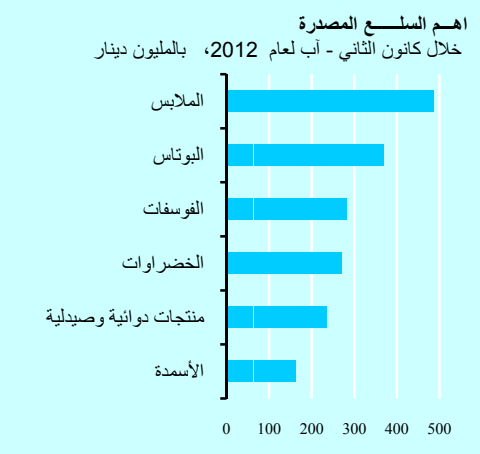

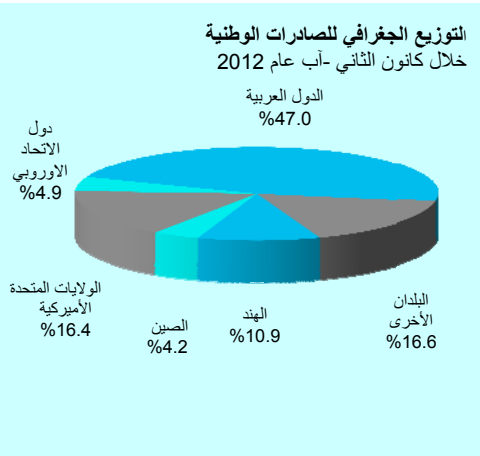

- انخفاض صادرات **البوتاس** بمقدار 2.3 مليون دينار (0.6٪) لتصل إلى 368.7 مليون دينار.

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 8.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8٪، لتصل إلى 234.7 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 7.9٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والجزائر والعراق والسودان ما نسبته 58.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 10.2 مليون دينار (3.9٪) لتصل إلى 271.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 9.4٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والإمارات والعراق على ما نسبته 51.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات للإمارات العربية المتحدة بمقدار 11.9 مليون دينار.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 57.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2011. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية والصين والإمارات وسوريا على ما نسبته 63.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 مقابل 62.2٪ خلال الفترة المماثلة عام 2011.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 1,038.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.5٪، لتبلغ 10,896.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 22.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وبالنظر إلى تطورات البيانات التفصيلية المتوفرة عن أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 635.6 مليون دينار، أو ما نسبته 70.7٪، لتصل إلى 1,534.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 167.7٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض معدل التزويد من الغاز المصري. وتعتبر كل من السعودية وروسيا البيضاء والولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

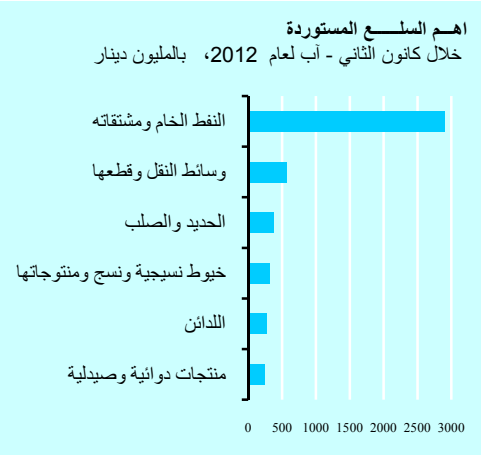

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 85.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6٪، لتصل إلى 1,366.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 50.9٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 4.6٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 1.9٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 21.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0٪، لتصل إلى 381.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 27.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا وتركيا وروسيا على ما نسبته 51.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 17.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2٪، لتصل إلى 566.8 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 17.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ما نسبته 66.9٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى من عامي 2011 و 2012 بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**8,740.2**	**9,709.9**	**11.1**
النفط الخام	**1281.7**	**1366.8**	**6.6**
السعودية	1133.8	1331.5	17.4
مشتقات نفطية	**899.1**	**1534.7**	**70.7**
السعودية	209.8	333.2	58.8
روسيا البيضاء	0.0	228.9	-
الولايات المتحدة الامريكية	29.6	203.1	586.1
وسائط النقل وقطعها	**549.1**	**566.8**	**3.2**
كوريا الجنوبية	182.4	190.3	4.3
الولايات المتحدة الامريكية	59.0	95.3	61.5
ألمانيا	113.2	88.6	-21.7
الحديد والصلب	**359.5**	**381.0**	**6.0**
أوكرانيا	67.7	134.7	99.0
تركيا	86.7	34.2	-60.6
روسيا	37.8	27.6	-27.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**299.3**	**314.6**	**5.1**
الصين	134.4	133.8	-0.4
تايوان	60.7	72.2	18.9
تركيا	20.0	24.4	22.0
اللدائن	**254.4**	**276.4**	**8.6**
السعودية	116.0	132.9	14.6
الصين	11.2	17.1	52.7
الكويت	13.3	16.2	21.8
منتجات دوائية وصيدلية	**237.0**	**246.5**	**4.0**
المانيا	28.4	36.2	27.5
فرنسا	27.1	22.3	-17.7
المملكة المتحدة	19.5	19.1	-2.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

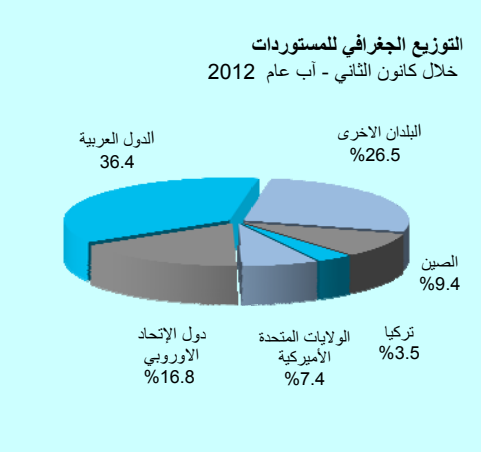

وعليه، استحوذت المستوردات من المشتقات النفطية و" النفط الخام " و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 48.3٪ من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 مقابل 44.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وإيطاليا وألمانيا وتركيا خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 56.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 56.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً مقداره 24.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 642.6 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 1,088.3 مليون دينار، أو ما نسبته 19.5٪، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 ليصل إلى 6,671.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول من عام 2012 بمقدار 9.2 مليون دينار (4.3٪) مقارنة بالشهر المقابل من عام 2011 ليبلغ 221.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.5٪ ليصل إلى نحو 2,160.8 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 313.8 مليون دينار (17.6٪) لتصل إلى 2,099.5 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى 2012 ارتفاعاً نسبته 0.3٪ لتصل إلى 713.4 مليون دينار مقارنة بحوالي 711.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

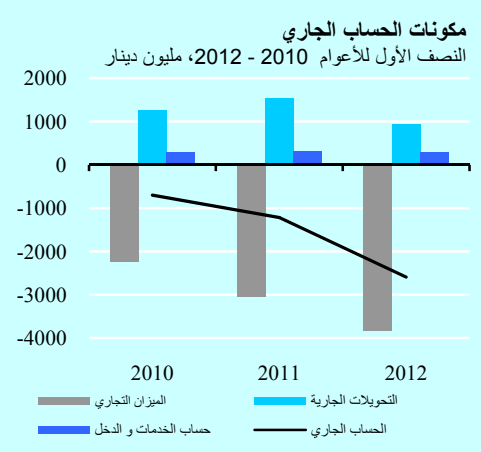

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2012 بالمقارنة مع النصف المماثل من عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,592.4 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,216.1 مليون دينار تم تسجيله خلال النصف الأول من عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 782.0 مليون دينار (25.6٪) ليصل إلى 3,832.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2011.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 301.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع وفر بلغ 262.1 مليون دينار للنصف المماثل من عام 2011، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 788.1 مليون دينار و 71.4 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 469.1 مليون دينار و 89.3 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 3.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 39.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 128.0 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 124.4 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 590.2 مليون دينار ليصل إلى 942.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 338.1 مليون دينار ليبلغ نحو 107.7 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 252.1 مليون دينار ليصل إلى 834.7 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2012 قد سجّلت ارتفاعاً مقداره 34.3 مليون دينار (3.2٪)، في حين ارتفعت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 7.3 مليون دينار (5.3٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2012، فقد أظهرت تراجعاً في صافي الأصول الخارجية بمقدار 2,386.5 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 1730.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في صافي حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 448.3 مليون دينار مقارنة بحوالي 578.9 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 165.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 89.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 672.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 31.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,445.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,093.5 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر حزيران من عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 17,100 مليون دينار في نهاية آذار من عام 2012. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2012 بمقدار 1,108.5 مليون دينار ليصل إلى 14,638.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإنخفاض كل من رصيد الاصول الاحتياطية بمقدار 1,715.6 مليون دينار، والاصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل

البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 42.5 مليون دينار. من جهة أخرى، ارتفعت ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 653.3 مليون دينار.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية آذار من عام 2012 بمقدار 48.2 مليون دينار ليصل إلى 32,798.7 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 228.8 مليون دينار ليبلغ 3,726.3 مليون دينار.
  - انخفاض صافي رصيد القروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 29.8 مليون دينار ليبلغ 4,751.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 253.6 مليون دينار ليبلغ 17,045.1 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة لدى الجهاز المصرفي الاردني بنحو 3.6 مليون دينار لتبلغ 6,188.5 مليون دينار.